



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون



الاستدراج بطريق المساهمة الصورية (دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها
الطالب محمد حاتم محيسن

إلى
مجلس معهد العلمين للدراسات العليا
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف
أ. د. أحمد كيلان عبدالله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ
لَا يَعْلَمُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الأعراف: الآية ١٨٢

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (الاستدراج بطريق المساهمة
الصورية- دراسة مقارنة) والتي تقدم بها الطالب (محمد حاتم محيسن) قد جرى تحت
إشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا / قسم القانون ، وهي جزء من متطلبات
نيل درجة الماجستير في القانون.

التوقيع :-

المشرف :- أ. د. أحمد كيلان عبدالله

التاريخ :- / / ٢٠٢١م

توصية رئيس القسم

إستناداً إلى التعليمات النافذة والتوصية المقدمة من قبل السيد المشرف
أرشح رسالة الماجستير الموسومة بـ (الاستدراج بطريق المساهمة
الصورية- دراسة مقارنة) ، للمناقشة العلمية.

التوقيع:

اللقب العلمي:

الاسم:

رئيس قسم القانون

التاريخ: / / ٢٠٢١م

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن رسالة الطالب (محمد حاتم محيسن) الموسومة بـ (الاستدراج بطريق
المساهمة الصورية- دراسة مقارنة)، قد تمت مراجعتها لغوياً ، وأنها صالحة
للمناقشة لغةً وتعبيراً .

التوقيع:

اللقب العلمي:

الاسم:

العنوان:

التاريخ: / / ٢٠٢١م

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة أننا قد اطلعنا على رسالة الطالب (محمد حاتم محيسن) والموسومة بـ (الاستدراج بطريق المساهمة السورية- دراسة مقارنة)، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وأنها جديرة بالقبول بنيل درجة الماجستير في القانون وبتقدير () .

التوقيع:	التوقيع:
اللقب العلمي:	اللقب العلمي:
الاسم:	الاسم:
التاريخ: / / ٢٠٢١ م	التاريخ: / / ٢٠٢١ م
عضواً	عضواً

التوقيع:	التوقيع:
اللقب العلمي:	اللقب العلمي:
الاسم:	الاسم:
التاريخ: / / ٢٠٢١ م	التاريخ: / / ٢٠٢١ م
رئيساً	عضواً ومشرفاً

صدقت من قبل مجلس معهد المعلمين للدراسات العليا بالجلسة المرقمة () في / / ٢٠٢١ م

أ. د.

زيد عدنان محسن

عميد معهد المعلمين

لدراسات العليا

التاريخ: / / ٢٠٢١ م

الإهداء

إلى من احبه بكل جوارحي

وطني الغالي

إلى مثال التفاني والإخلاص

أبي الحبيب

إلى من قدّمت سعادتي وراحتي على سعادتها

أمي الفاضلة

إلى من أمدّوني بالنصح والإرشاد

أساتذتي

إلى كل من دعا لي بالخير

أقدم لكم بحث هذا

الباحث

شكر وامتنان

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا الذي وهب لنا نعمًا لا تعد ولا تحصى والصلاة والسلام على نبينا نبي الرحمة محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ...
أما بعد :

فإني أتقدم بالشكر والعرفان إلى السيد الدكتور (إبراهيم محمد بحر العلوم) ولوالده المغفور له سماحة السيد العلامة الدكتور (محمد بحر العلوم) تغمده الله بالرحمة والمغفرة لإنشائهم هذا المعلم العلمي وإلى ملاك معهد العلمين للدراسات العليا كافة وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الاستاذ (أحمد كيلان عبدالله) الذي شرفني بإشرافه ولما قدم من توجيهات وملاحظات علمية سديدة ولمتابعته الدائمة والذي كان له الأثر الكبير في إتمام هذه الرسالة فجزاه الله عني خير الجزاء .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة السنة التحضيرية على ما قدموه من جهد مشكور فكانوا خير عون وسند طيلة مدة دراستي ولما قدموه من دعم معنوي ومساعدتي في الحصول على مصادر البحث .

وأود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء لجنة السمنار الذين أسهموا في بلورة فكرة البحث .

ومن واجب الوفاء والاعتراف برد الجميل أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة وإثرائها بأرائهم القيمة .

ومن الله التوفيق

الباحث

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	التقسيم
أ	العنوان	
ب	الآية القرآنية الكريمة	
ج	إقرار المشرف	
ج	توصية رئيس القسم	
د	إقرار الخبير اللغوي	
هـ	إقرار لجنة المناقشة	
و	الإهداء	
ز	شكر وامتنان	
ح	قائمة المحتويات	
ي	المستخلص	
١ - ٨	المقدمة	
٢	أهمية البحث	
٣	أهداف البحث	
٣	اشكالية البحث	
٤	فرضيات الدراسة	
٥	منهجية البحث	
٥	هيكلية البحث	
٦	الدراسات السابقة	
٩ - ٧٢	الإطار المفاهيمي للاستدراج بطريق المساهمة الصورية	الفصل الأول
١٠	مفهوم الاستدراج بطريق المساهمة الصورية	المبحث الأول
١٠	تعريف الاستدراج وأركانه وشروطه وأنواعه	المطلب الأول
٣٨	صور الاستدراج بطريق المساهمة الصورية وذاتيتها	المطلب الثاني

٥١	الاستدراج في ميزان التشريع والفقہ والقضاء	المبحث الثاني
٥٢	الاتجاهات التي تقرر عدم مسؤولية القائم بالاستدراج	المطلب الأول
٦٣	الاتجاهات التي تقرر مسؤولية القائم بالاستدراج وموقف التشريع والقضاء فيها	المطلب الثاني
١٢٨ - ٧٣	الاحكام الاجرائية للاستدراج بطريق المساهمة الصورية	الفصل الثاني
٧٣	تمهيد	
٧٤	أثر الاستدراج في إجراءات الضبط في ضوء الآراء الفقهية والقضائية	المبحث الأول
٧٥	الاتجاهات الفقهية حول تأثير الاستدراج في إجراءات الضبط	المطلب الأول
٨٥	موقف القضاء حول تأثير الاستدراج في إجراءات الضبط	المطلب الثاني
١٠٠	أثر الاستدراج على قيام الجريمة ومقدار العقوبة للمستدرج وعقوبة (فاعل الجريمة)	المبحث الثاني
١٠١	أثر الاستدراج على قيام الجريمة	المطلب الأول
١٠٨	أثر الاستدراج في مقدار العقوبة للمستدرج وعقوبة (فاعل الجريمة)	المطلب الثاني
١٣٤ - ١٢٩		الخاتمة
١٤٥ - ١٣٥		المصادر والمراجع
A - B		الملخص باللغة الإنكليزية

المستخلص

يعد الاستدراج من المهام المختلفة التي تعتمد عليها السلطات العامة في إجراءات التحري وجمع الأدلة وضبط المتهمين، وذلك من أجل العمل على تحقيق العدالة المجتمعية وضبط المتهمين الذين يقومون بالفساد في المجتمع، وبالتالي فنتم عملية ؛ من أجل تحقيق المصلحة العامة فالاستدراج هو استخدام الحيل والآليات المختلفة من أجل إيقاع المتهم، وهو يقوم بتنفيذ الجريمة قبل ارتكابها، إذ يتم القبض عليه فوراً، ويتم الحصول على تلك الأدلة والاستنتاجات وتقديمها في المحكمة ومن ثم يقوم القاضي بالبت في الأدلة المقدمة له ومدى مشروعيتها ومدى مسؤولية الشخص القائم بالاستدراج، وتوجد مجموعة من الأركان التي لا بد توافرها وتواجدها في عملية الاستدراج فعلى سبيل المثال، نجد القائم بالاستدراج، وهو الشخص الذي يقوم بالتخطيط لعملية الاستدراج وهو الشخص الذي يقوم بتنفيذ الحيل لضبط المتهم الذي يقوم بجريمته وتخليص المجتمع من شروره، ونجد محل الاستدراج وهو المكان الذي تتم فيه أركان الجريمة بشكل متكامل.

وتتعدد شروط الاستدراج التي لا بد من توافرها في عملية الاستدراج ومن تلك الشروط مباشرة العمل الذي يقوم به المستدرج، إذ يتم متابعة أعمال المستدرج فلا بد أن تكون هناك علاقة سببية بين الفعل المقام وبين النتيجة الناتجة عن العملية الاستدراجية، وذلك من خلال رجال الضبط القضائي ورجال السلطات العامة كما لا بد من تحديد المستدرج الفعلي ، حيث يتم إلقاء القبض عليه بدون ارتكاب أو تنفيذ الجريمة ثم توجيه المتهم إلى المحاكمة العادلة فوجود الدافع والباعث من أهم الشروط التي ينبغي أن تتوفر في العملية الاستدراجية.

وتتعدد صور الاستدراج فعلى سبيل المثال لذلك نجد العطية او المنفعة والهبة أو الوعد أو الاحتيال أو استعمال نفوذ السلطة العامة، كما توجد مجموعة من المعايير المختلفة التي يتم من خلالها التمييز بين المساهمة الصورية والمساهمة الجنائية، إذ نجد معيار الغاية من عملية الاستدراج ومعيار الأضرار بالمصالح العامة في المجتمع أو إيذاء الأفراد وأيضا نجد معيار القصد الجنائي، كما توجد مجموعة من الآراء الفقهية المختلفة التي تؤكد على لعدم مسؤولية الشخص القائم بالاستدراج كنتيجة لأداء الواجب أو توافر صورة من صور الضرورة أو توافر

سبب من أسباب الإباحة التي تتيح ذلك الأمر، كما توجد مجموعة من الآراء الفقهية التي تؤكد على مسؤولية القائم بالاستدراج.

وتوجد مجموعة من الاتجاهات الفقهية التي تحدد مدى مشروعية الأدلة والبراهين والاستنتاجات المختلفة التي تم تحصيلها من خلال المتهم، كما توجد مجموعة من الاتجاهات القضائية المختلفة التي تؤكد على مشروعية الأحكام التي يتم تحصيلها من خلال عملية الاستدراج كنتيجة لعدم وجود أدلة أو براهين أخرى تمكن من ذلك الأمر .

وكذلك نجد أثر الاستدراج في مقدار العقوبة للمستدرج فيتم تحديد إذا كان هذا الاستدراج منشئاً للجريمة أو مشجع لها لأي سبب من الأسباب، فإذا وجد السبب تم اعتبار الأدلة باطلة فيختلف أثر الاستدراج في قيام الجريمة، إذ نجد أنه من الممكن أن وجود المستدرج يؤدي إلى تنفيذ الجريمة، وبالتالي تقع عليه مسؤولية كبيرة، ولا بد أن يعاقب عليها أما إذا كان أثر الاستدراج لم يؤدي إلى تنفيذ الجريمة، وتم القبض على المتهم متلبساً بأداء الجريمة كان ذلك صحيحاً ومشروعاً، وكانت الأدلة التي تم تحصيلها صحيحة ومشروعة ولا يشوبها شيئاً من البطلان.